وزارات قدمت شكاوى للتعرض لها على صفحات التواصل

قاضي نيابة عامة لـ«الوطن»: انخفاض في الجرائم المعلوماتية في دمشق

تقديرات ما بين ١٠ إلى ١٥ ضبط جريمة معلوماتية في دمشق يومياً

محمد منار حميجو

كشف القاضي في النيابة العامة في دمشق باسم عبود أنه لحظ في الفترة الأخيرة انخفاض في جرائم المعلوماتية وذلك من خلال الضبوط التي ترد إلى النيابة العامة المختصة في النظر في ضبوط الجرائم المعلوماتية، مقدراً عدد الضبوط التي ترد إلى النيابة العامة في دمشق ما بين ١٠ إلى ١٥ ضبطاً يومياً.

وفي تصريح لـ«الوطن» أرجع عبود الانخفاض في جرائم المعلوماتية في الآونة الأخير إلى أن القانون حقق الغاية من الردع ومن هذا المنطلق أصبح هناك وعي أنه عند ارتكاب أي جريمة عبر الشبكة فإن العقوبة لن تكون سهلة، وخصوصاً أن أقل عقوبة يتضمنها القانون الحبس من سنة إلى ثلاث سنوات إضافة إلى الغرامات العالية منها غرامات تصل إلى ٣ ملايين وأخرى إلى ٥ ملايين وهكذا.

وبين عبود أن أكثر الجرائم المرتكبة والتي لحظها هي القدح والدم وجرائم الاحتيال عبر الشبكة وخصوصاً أن توصيف هذا الجرم بقانون مكافحة الجريمة المعلوماتية هو جنائي الوصف، إضافة إلى جرائم انتهاك الخصوصية وارتكاب الجرم المنافي للحشمة، مشيراً إلى أن أخطر الجرائم اليوم تلك التي تقع على قاصرين وخصوصاً من خلال استخدام الجوالات باعتبار أن بعض القاصرين من الممكن أن يستخدموا الجوال من دون وعي ورقابة من الأهل ومن هذا المنطلق فإنه يتم استغلالهم.

وأكد أن المشرع تشدد في الجرائم التي تقع على قاصر ونبه إلى خطورة مثل هذه الجرائم وهي جنائية الوصف، مشيراً إلى ورود العديد من القضايا المتعلقة بهذا الموضوع، معرباً عن شكره لفرع مكافحة الجريمة المعلوماتية الذي لا يوفر جهداً في إلقاء القبض على مرتكبي مثل هذه الجرائم، ومؤكداً التشدد في مكافحة مثل هذه الجرائم.

وأوضح أن من حالات الاحتيال التي وردت إلى القضاء أن أشخاصاً استخدموا أرقام هواتف لأشخاص مفقودين أو أشخاص فقدوا جوالاتهم وتم استخدام خطوطهم قبل أن يقوم أصحابها بإيقافها أو أرقام لأشخاص هم في مناطق خارج سيطرة الدولة ومن خلالها تم إحداث صفحات خاصة بهم عبر مواقع التواصل الإجتماعي لاستخدامها في الاحتيال على الآخرين، محذراً من التعامل مع هذه الصفحات وخصوصاً أن هناك الكثير من الشكاوى المتعلقة بفقدان الموبايلات داعياً كل من فقد جواله إلى إيقاف خطه مباشرة.

وأشار عبود إلى أنه في حال التقى الطرفان بعدما تواصلا على الشبكة وبعد ذلك تمت عملية الاحتيال فهذا لا يعتبر احتيالاً على الشبكة حتى لو بدأت القضية بإعلان على إحدى صفحات التواصل الاجتماعي لأنه تم اللقاء بين الطرفين وتعارفا على بعضهما.

ولفت عبود إلى أنه تم في الفترة الأخيرة لحظ ورود العديد من الجرائم المعلوماتية التي تنال من هيبة الدولة وذلك من خلال التواصل مع صفحات تسيء وتمس بالدولة والمجتمع، محذراً من التعامل مع هذه الصفحات باعتبار أن هدف هذه الصفحات الإساءة، مشيراً إلى أن العقوبة الواردة في القانون مشددة في هذا الموضوع.

ولفت إلى ورود العديد من الضبوط لوزارات قدمت شكاوى نتيجة التعرض لها عبر وسائل التواصل الاجتماعي من دون أن يذكر تفاصيل أخرى عن الموضوع.

مدير المصالح العقارية: تقع ضمن المناطق غير المرسمة بين الحدود السورية - الأردنية

عدم استكمال التحديد والتحرير والترسيم للأراضي الحدودية حرم مزارعيها من المازوت الزراعي

السويداء -عبير صيموعة

اشتكى أهالي القرى الحدودية المحاذية للأردن في كل من خربة عواد والمغير من حرمانهم من مادة المازوت الزراعي الذي حال دون زراعة العشرات من الدونمات ضمن قراهم والذي استند إلى قرار توزيع مادة المازوت لهذا الموسم وفق البطاقة الإلكترونية بحسب قرار وزارة الزراعة.

وأوضح العديد منهم لـ«الوطن» أن عدم خضوع أراضيهم إلى عمليات التحديد والتحرير الواقعة ضمن مناطق الترسيم الحدودية مع الأردن أدى إلى عجزهم عن إبراز التنظيم الزراعي والذي يعتبر من أهم الأوراق الثبوتية لعدم قدرتهم من الحصول على سندات تمليك بهذه الأراضي.

وأكدوا لـ«الوطن» أنهم كانوا يحصلون على مادة المازوت لزراعة أراضيهم بناء على شهادات تصرف مختومة من المخاتير إلا أن قرار توزيع المادة على البطاقة الإلكترونية أوقف فعالية تلك الشهادات جراء عدم قبول مديرية المصالح العقارية في المحافظة بها وأدى بالتالي إلى حرمانهم من استكمال زراعة تلك الأراضي التي تعتبر مصدر رزقهم الوحيد.

وطالبوا في حال تعذر استكمال أعمال المسح والتحديد والتحرير لتلك الأراضي الحدودية والتي لم يتم ترسيمها بين الدولتين السورية والأردنية بضرورة تشكيل لجان مكانية من مديرية الزراعة في السويداء تقوم بعمليات الكشف الحسي على تلك الأراضي لضمان عدم حرمان أصحابها من مادة المازوت الزراعي.

مدير المصالح العقارية في السويداء جهاد الحلبي أوضح لـ«الوطن» أن إشكالية تلك الأراضي في كلا القريتين تتمثل بوقوع هذه العقارات ضمن المناطق غير المرسمة بين الحدود لسورية –الأردنية وهي ما تزال قيد الترسيم ولم تستقر ملكيتها لأي من البلدين علماً بأن هذه القرى قد حددت وحررت باستثناء هذه المناطق وكذلك لا يجوز أن يجري عليها حق التصرف.

بدوره مدير زراعة السويداء أيهم حامد أكد لـ«الوطن» أنه للحصول على التنظيم الزراعي الذي يمنح بموجبه مادة المازوت لابد من الحصول على إخراج قيد عقاري وبيان مساحة وفي حال عدم وجودهما يجوز شهادة تصرف ولكن يجب أن تكون مختومة من المصالح العقارية ومكتوباً عليها أن تلك الأراضي غير محددة وغير محررة وهذه الوثيقة التي لم يتم منحها لأصحاب الأراضي لأسباب معينة وبالتالي لا يمكن منحهم مادة المازوت الزراعي بناء على التعليمات المنصوص عليها والمعمول بها.

سقى الله أيام المحاسب!!

شكاوى من توقف صرافات العقاري بالقنيطرة والتأخر بتسليم الرواتب!

القنيطرة - خالد خالد

اشتكى العديد من المتقاعدين والعاملين في محافظة القنيطرة والموظفة رواتبهم لدى المصرف العقاري من سوء الخدمة والبطء في عملية استلام رواتبهم، بعد تطبيق البرنامج الجديد، مؤكدين أن مكتب القنيطرة والتابع لفرع دمشق لم يعمل منذ بداية العام سوى أيام قليلة، بسبب تطبيق البرنامج الذي أخذ وقتاً طويلاً وأعمال التجربة والمشاكل التقنية والفنية التي رافقت عملية الربط، وليكون دائماً الخاسر الأكبر المواطن.

ويتساءل هؤلاء: أليس الهدف من إطلاق النظام المصرفي الجديد في العقاري أو تحديث أو تطوير أي برنامج أو إدخال تقنيات حديثة تسريع الخدمة وإنجاز المعاملة بوقت قصير، وتخديم أكبر عدد ممكن من المواطنين والمراجعين.

وأشار الشاكون إلى أن الصرافات الأربعة غالباً خارج الخدمة بسبب الأعطال التي تطرأ عليها، أو آلية التغذية الجديدة، ولكن الأمر هذه المرة زاد عن حده كما يقول أبناء القنيطرة، فالمصرف العقاري خرج عن الخدمة أكثر من شهر منذ بداية العام ولأمور تقنية بسيطة.

واعتبروا أنه في ظل تهميش المكتب من الإدارة وتقديم الدعم، بدت الحلول في علم الغيب أو أنها بحاجة إلى معجزة من فرع دمشق أو الإدارة العامة والتي لا تكترث بحال أبناء القنيطرة أو مكتبها في المحافظة، وكأن العاملين والمتقاعدين بالمحافظة والموظفة رواتبهم في العقاري لا يحتاجونها أو هي فائض عن حاجتهم، والحقيقة أن القضية لا تنتهي عند الموظفين أو المتقاعدين بالمحافظة والذين يقبضون رواتبهم من العقاري، فهناك الكثير من المصالح المصرف التجاري لسحب رواتبهم من الصرافات ولكن العملية غير موفرة، والخدمة الوحيدة التي استفادوا منها هي الاستعلام عن الرصيد فقط، علماً أنه لا توجد مصارف خاصة بالقنيطرة وتم ربط صرافات المصرف العقاري معها ليتم الاستعانة بها.

كما اشتكى أيضاً المكتتبون والمخصصون بالسكن العمالي والشبابي والوظيفي من عدم إمكانهم تسديد الأقساط المترتبة عليهم بسبب عطل أو عدم إمكانية برمجة الطابعة رغم التواصل مع جميع الفنيين بالجهات العامة بالمحافظة لإمكانية الاستفادة من خبراتهم لتشغيل الطابعة والتي تقوم بطباعة الإيصالات والتي توقفت عن العمل نتيجة خطأ تقني منذ بداية العام أي بعد تطبيق البرنامج المصرفي الجديد ولكن دون جدوى؟!

ونقلنا شكاوى أبناء المحافظة إلى مدير مكتب المصرف العقاري بالقنيطرة حسن الطويل والذي أكد التواصل مع الإدارة العامة من أجل معالجة أي مشكلة تواجه المكتب وتعوق تقديم الخدمة الأمثل والأفضل للمراجعين، مؤكداً عدم تواتر واستقرار الكهرباء الأمر الذي يؤدي إلى الأعطال في الصرافات وأجهزة الحواسيب بالمكتب.

يوسف: الموضوع أصبح عند التفتيش

جرد مفاجئ يكشف عن نقص أكثر من ٢١ ألف ليتر مازوت في معمل أعلاف طرطوس

طرطوس- هيثم يحيى محمد

يبدو أن مشكلات جديدة ظهرت من جديد في معمل الأعلاف بطرطوس بعد أن تمت معالجة المشكلات وحالات الخلل والفساد السابقة بحكم قضائي مبرم تم بموجبه سجن المتهمين لبضع سنوات وتغريمهم بمبالغ مالية طائلة بعد أن ثبت بموجبه قيامهم بالسرقة والغش وإساءة الأمانة واستغلال الوظيفة، ليظهر من جديد بجردة مفاجئة نقص مقداره ٢١١٧٥ ليتر مازوت خلال فترة عمل لا تتجاوز العام ونصف العام.

وفي تفاصيل الموضوع تلقت «الوطن» معلومات موثقة من بعض العاملين تؤكد حصول حالة من الخلل والنقص الكبير في مادة المحروقات في هذا المعمل التابع لفرع مؤسسة الأعلاف بطرطوس.

وبحسب هذه المعلومات أنه تم في العام ٢٠٢١ تركيب مرجل جديد في معمل الأعلاف بطرطوس وتمت تجربته ومعايرته في الشهر الثامن للعام نفسه وحددت نسبة استهلاكه بـ٤٫٨ ليتر مازوت لكل طن علف وفي الشهر الرابع من عام ٢٠٢٢ تم جرد مادة المازوت ليتبين وجود زيادة مقدارها ١٨٥ ليتراً على نسبة الاستهلاك السابقة نفسها واستمر العمل بنفس النسبة طوال العام ذاته.

وأنه في بداية العام الماضي أوقف مدير المعمل العمل بالنسبة السابقة وطلب معايرة جديدة للمرجل والتي لم تتم حتى الشهر السابع من العام الماضي وقررت لجنة المعايرة أن تكون النسبة ٥٫٥ ليترات مع زيادة مقدارها ٢٠ بالمئة بحجة الهدر لتصبح النسبة ٦٫٦ ليترات لكل طن علف وقام مدير المعمل باعتماد النسبة الجديدة مع الهدر من بداية العام أي بمفعول رجعي لسبعة أشهر وعند إجراء جرد مفاجئ بطلب من إدارة المؤسسة بدمشق تبين وجود نقص مقداره ٢١١٧٥ ليتر مازوت خلال فترة عمل لا تتجاوز العام ونصف العام.

وأضاف الشاكون: وللأسف لم يتم البحث عن هذا النقص الكبير وأين ذهب ومن تصرف به بل يجري العمل لتبريره عبر إعادة المعايرة بطريقة تبرر النقص لترتفع النسبة مجدداً لتصبح ٧٫٢ ليترات مازوت لكل طن علف وحالياً يقوم فرع الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بإعادة المعايرة مجدداً بالاستعانة بمهندس ليس من أهل الخبرة وليس من أهل العلم بطريقة عمل المرجل.

والسؤال: هل سيتم تشريع ما حصل من نقص بقرار لجان يتم اختيارها بعناية فائقة؟ ومن يعيد للمؤسسة حقها؟

مدير المؤسسة يرد

وضعنا هذه الشكوى ومعلوماتها أمام مدير فرع مؤسسة الأعلاف بطرطوس هادي يوسف فقال: بناء على طلب المؤسسة العامة للأعلاف بدمشق تم إجراء جرد للمحروقات في كل فروع المؤسسة العامة للأعلاف بالمحافظات وتبين بنتيجة الجرد وجود نقص بمادة المازوت في معمل أعلاف طرطوس وقدره ٢١١٧٥ ليتراً فتم تثبيته كنقص ونظم به محضر جرد وفق الأصول، مشيراً إلى أنه بعد الانتهاء من الجرد مباشرة تم إعلام فرع الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بطرطوس بموضوع النقص الحاصل لاتخاذ الإجراءات القانونية.

وأضاف: بعد ذلك شكلت الإدارة العامة لجنة من قبلها لإجراء معايرة لاستهلاك المراجل من مادة المازوت في جميع فروع المؤسسة، وخلصت اللجنة بعد إجراء المعايرة إلى أن استهلاك المرجل من المازوت ٧٫٢ ليترات لكل طن واحد علماً أنه لم يتم تطبيق نتيجة قرار لجنة المعايرة الجديد ٧٫٢ ليترات للطن على كمية النقص الحاصل من أجل تبريرها وإنما أحيل موضوع النقص بأكمله إلى فرع الهيئة المركزية بطرطوس ولدينا الثقة بموضوعية وحرفية عمل الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش في تحديد المسؤوليات بشكل دقيق.